

معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ودوره في فاعلية الرقابة المصرفية دراسة ميدانية على المصارف في السودان

صلاح بابكر عيسى مهاجر

أستاذ المحاسبة المشارك - عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة السودان المفتوحة

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساعدة معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية للمصرف في إلتزامه بمعايير الرقابة الكمية ومعايير الرقابة النوعية، وإيضاح مساهمة المعيار للمنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية. مشكلة الدراسة في إلتزام المصارف العاملة في السودان بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي، والإستبانة في جمع البيانات الأولية من عينة المصارف التجارية. توصلت الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ساعد المصرف في الإلتزام بمعايير الرقابة الكمية والنوعية، وساهم في كشف المخاطر مما أدى الى تحسين الرقابة المصرفية بالسودان. أوصت الدراسة بالاستمرار في تبني معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية لأنه يساعد في التحقق من إلتزام المصرف بمعايير الرقابة المصرفية الكمية والنوعية، والحد من المخاطر التي تواجه المصرف.

Abstract

The study aimed to know how the general presentation and disclosure standard for Islamic financial institutions helps bank to comply with the quantity and quality control standards, and clarify its contribution to international organization which supporting bank monitoring, the problem of study is the compliance with the general presentation and disclosure standard for Islamic financial institutions by banks operating in Sudan, the study used inductive, analytical descriptive, deductive methods and a questionnaire for collecting primary data from banks, the study reached to result the general presentation and

disclosure standard for Islamic financial institutions helped bank to comply with the quantity and quality control standards, to discover the risk faces bank; therefore led to improve the bank monitoring in the Sudan, the study recommended banks to adopt general presentation and disclosure standard for Islamic financial institutions.

الإطار المنهجي

تمهيد

إنتشار المصارف وغيرها من المؤسسات المالية التي تعتمد معاملاتها على الربا (الفائدة) بشكل أساسي دون وضع إعتبار للناحية الدينية للمجتمع المسلم، شكل سببا أساسيا في إبتعاد كثير من المسلمين عن التعامل معها. لذا فان خصوصية الفكر المحاسبي الإسلامي أدى إلى إيجاد مؤسسات ذات طابع إسلامي كالمصارف الإسلامية وصناديق الزكاة والمؤسسات الخيرية الإسلامية وغيرها. المصارف بشكل عام سواء أكانت التقليدية أو الإسلامية تهدف إلى جذب مدخرات الأفراد والجهات الأخرى وتحويلها إلى إستثمارات مختلفة في حين أنها تختلف بطريقة إدارة هذه المدخرات حسب النظام الذي يحدد نشاط كل منهما.

إلا أن قيام المصارف الإسلامية على أساس الفكر الإسلامي الذي يحرم التعامل بالربا ويلزمها بتقديم معلومات كافية وموثوقة وملائمة لمستخدمي قوائمها المالية حسب معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات الإسلامية شجع شريحة مقدره من المستثمرين المسلمين وغيرهم للتعامل معها. من أكبر التحديات التي واجهت المصارف الإسلامية عملية البحث عن أساليب مناسبة لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية والمحاسبة. لذلك هنالك ضرورة لمعرفة مدى تمكن معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات الإسلامية من تحقيق فاعلية الرقابة المصرفية في السودان.

مشكلة الدراسة

تركزت مشكلة الدراسة في إلزام المصارف العاملة في السودان بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية بمعايير الرقابة النوعية والرقابة الكمية، والكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف، وتوفير البيانات التي تلبي إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية بغرض تحسين الخدمات المصرفية. لذلك سؤال الدراسة: ما دور معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية في فاعلية الرقابة المصرفية بالسودان؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الى تحقيق الآتي:

1. التعرف على مساعدة معيار العرض والإفصاح العام للمصرف في إلزامه بمعايير الرقابة الكمية.
2. التعرف على مساعدة معيار العرض والإفصاح العام للمصرف في إلزامه بمعايير الرقابة النوعية.
3. إيضاح مساهمة معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.
4. إيضاح مساهمة تطبيق المصرف لمعيار العرض والإفصاح العام في تلبية إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية.

فرضيات الدراسة

لحل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها اختبرت الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتحقق من إلزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية.

- الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتحقق من إلتزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية.

- الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.

- الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وإحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها، المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمنهج الإستقرائي لاختبار الفرضيات. حدود الدراسة

تتمثل في الحدود المكانية: المصارف العاملة في السودان، والحدود الزمانية: العام 2022م.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (السيقلي، 2005) لتقييم مدى إلتزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة والمقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997م، وكذلك معاييرها الأساسية المعتمدة في أكتوبر 1999م، من نتائج الدراسة ان البيئة القانونية والأنظمة والتعليمات المصرفية توفر بالإجمالي ظروفًا وشروطًا مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية.

1. دراسة (ذهبية، 2007)

سعت للتعرف على الجهاز المصرفي الجزائري معرفة شاملة والإلمام بجميع الإصلاحات الأساسية التي مرسته منذ الإستعمار الفرنسي الى آخر الإصلاحات وإبراز أهمية الرقابة

المصرفية في التقليل من المخاطر المصرفية، من نتائج الدراسة عملت الجزائر على تجنب المصارف من المخاطر باتخاذ تدابير ترشيد السلوك المصرفي من خلال تعزيز الرقابة والإشراف على مصارفها إمتثالا لتعليمات لجنة بازل.

2. دراسة (حسانين، 2011)

عملت على دراسة القياس والإفصاح المحاسبي في المصارف والمعايير المتعلقة بهما ودورهما في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية لتعزيز الثقة بين المساهمين والمودعين من جهة والمصرف من جهة أخرى، من نتائج الدراسة لم يلتزم بيت المال الكويتي بأعداد القوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة المالية (1) العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية الصادر عن الهيئة في البحرين ولم يفصح ضمن قوائمه المالية عن أحداث مستقبلية لها تأثير على مركزه المالي ونتائج أعماله.

3. دراسة (المغربي، 2015)

قامت بالتعرف على الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، من نتائج الدراسة تعد الرقابة إحدى الوظائف الهادفة الى متابعة الإدارة لكيفية تحمل مسؤوليتها والتأكد من فاعليتها من حيث تنظيم إجراءات العمل وطرقه وسلوك العاملين لضمان سلامة الأداء وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية.

هدفت دراسة (فريدة، 2018) الى تحديد الرقابة الممارسة على البنوك الإسلامية ومكانتها في النظام المصرفي وتقييم مجهودات بنك الجزائر في مجال ومدى توافقها مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية، من نتائج الدراسة تأخير البنوك في تقديم التقارير والمستندات للهيئات الرقابية في آجالها مما يؤدي الى تعطيل عملية الرقابة المصرفية والتصدي للاخطار في وقتها.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم المعيار المحاسبي

عرف المعيار المحاسبي بأنه نموذج أو إرشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة المهنية سواء أكان ذلك في المحاسبة أو المراجعة (القاضي وحمدان، 2006، 33). عرف أيضا بأنه

نموذج يصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي، وبالتالي يساعد المحاسبين عند إعداد وعرض القوائم المالية (المليحي، 2000، 9).

أهداف المعيار المحاسبي

يهدف المعيار المحاسبي إلى الآتي (عمر، 1999، 37):

1. التنسيق والتوحيد المحاسبي في الجهات الملتزمة بالمعيار بما يمكن من إعداد معلومات محاسبية وفق قواعد موحدة ومنتقاة وبما يرفع من جودتها.
2. إيجاد دليل ومرجع يحدد الإجراءات الواجب إتباعها وسياسات المعالجة المحاسبية لكل معاملة (الغالي، 2006، 10).
3. توفير حماية للمستثمرين والمتعاملين مع المنشأة عند اتخاذ لقراراتهم المتعلقة بمدى إمكانية التعامل معها (حافظ، 2011، 20).

مقومات المعيار المحاسبي

يجب أن تتوفر في المعيار المحاسبي المقومات التالية (وداعة، 2014، 23):

1. الملائمة: أن يتوافق المعيار المحاسبي مع أهداف المحاسبة، لذلك يتم صياغة المعيار على ضوءها.
2. القبول: يعني قبول المعيار من جانب المستخدمين له والمستفيدين منه والأطراف ذات العلاقة، لذلك يجب أن يكون سهل الفهم، مرن ومتسق مع المعايير المحاسبية الأخرى.
3. التجانس: بأن لا يتعارض المعيار مع المعايير المحاسبية الأخرى.
4. المؤامة: بأن يكون المعيار إنعكاس للظروف البيئية السائدة في المجتمع الذي تطبق فيه.

العرض والإفصاح المحاسبي

العرض والإفصاح المحاسبي هو أن تقدم القوائم المالية للمنشأة وإيضاحاتها المتممة لمعلومات محاسبية كافية عن مركزها المالي، نتائج أعمالها، تدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملكها، والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم (علي، 2007، 22). كما يقصد به أن المعلومات المحاسبية المقدمة يجب أن تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو

المعلومات المحاسبية، حتى يصلوا لإستنتاجات ملائمة بحيث لا يتم تجاهل أية معلومة جوهرية (هارون، 2006، 13).

يعمل العرض والإفصاح المحاسبي إلى تحقيق الأهداف الآتية: (أحمد، 2007، 44):

1. حل مشاكل الملكية الغائية بعد ظهور الثورة الصناعية، وذلك بتقديم معلومات محاسبية مهمة للمستثمرين وإمكانية إجراء مقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتقييم العائد على إستثماراتهم.
2. إزالة الغموض وتجنب التضليل في العرض المعلومات المالية والمحاسبية.
3. مواكبة تطوير الأنظمة المحاسبية بعد فصل الملكية عن الإدارة (سلطان، 2012، 68).
4. بيان شرعية المعاملات وخلوها من حالات الغش أو الخطأ أو التدليس، لأن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في صياغة القرارات يتوقف على صحة ومصداقية المعلومات التي يتحملها معد القوائم المالية (الطعمة، 2010، 157).

معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية

اعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية في جمادي الأولى 1414هـ الموافق أكتوبر 1993م. يعرف المعيار القوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دورياً لتلبية للإحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية التي تنص عليها بيان أهداف المحاسبة المالية رقم (1) بشأن أهداف المحاسبة والتقارير المالية لتلك المصارف، يحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم للأزمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية (عيسى، 2013، 43 - 44).

مفهوم الرقابة المصرفية

يقصد بالرقابة المصرفية رقابة البنك المركزي المناطق به المحافظة على سلامة المراكز المالية، وحماية أموال المودعين، وتوجيه النشاط المصرفي والنقدي في الإتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية للمجتمع ويحقق أهدافه الإنمائية (ناصر، 2006، 242). عرف أيضاً بأنها

مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي ينتهجها البنوك المركزية بهدف تجنب الإختلالات الناشئة عن الأزمات المالية خلال الكشف عن مشكلات محافظ الإستثمارات والقروض قبل أن يحدث التعثر، وإلزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لمنع التعرض لمخاطر الفشل المالي الذي يؤدي لإنهيار النظام المصرفي بأكمله (يوسف، 2014، 164).

أهداف الرقابة المصرفية

تعمل الرقابة المصرفية لتحقيق الآتي (العبادي، 2010، 198):

1. التأكد من سلامة المركز المالي لكل مصرف.
 2. العمل على حماية حقوق المودعين والمساهمين.
 3. خلق جهاز مصرفي قوي وقدر على المنافسة.
 4. التأكد من إلتزام المصارف بالسياسات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
 5. حماية المؤسسات المالية من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد إستقرارها المالي.
 6. منع تركيز الملكية بأيدي قلة من المستثمرين.
 7. تصفية وإغلاق المصارف وتقليل الخسائر التي تنجم عن ذلك.
 8. التأكد من أن المصارف يتوافر لديها الإدارة الحسنة ذات الكفاءة.
 9. الحفاظ على إستقرار الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي.
- يمكن تلخيص أهم دور للبنك المركزي في الرقابة المصرفية في الآتي (عبد الله، 2013، 227):
1. المقرض الأخير للمصارف: يقوم البنك المركزي بتقديم القروض والسلف للمصارف التجارية في أوقات الأزمات، أو عندما يريد أن يدعم تطور قطاع معين في الدولة.
 2. بنك البنوك: يحفظ البنك المركزي ودائع البنوك، ويمارس إشرافا فعليا على أعمالها والعمل على تطويره، وتنميته، ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 3. الرقابة على الإئتمان المصرفي: يقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الإئتمان والنشاط المصرفي، وذلك بحكم إحتفاظه بودائع البنوك التجارية والمتخصصة، الودائع حجمها يتوقف على حجم ونسبة الإحتياطي النقدي الذي يحتفظ به البنوك.

مؤسسات دولية دائمة للرقابة المصرفية

من المؤسسات الدولية الدائمة للرقابة المصرفية ما يلي:

1. لجنة بازل للرقابة المصرفية: تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) عام 1970م، مقرها بمدينة بازل بسويسرا. أسستها مجموعة الدول الصناعية العشر بغرض وضع معايير للرقابة المصرفية. يعتبر معايير اللجنة في الاتفاقيات التي أنجزتها (بازل 1 و 2 ثم بازل 3) تعزيز لإشراف وإدارة المخاطر (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) في القطاع المصرفي لتحسين قدرته على إستيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، وأصبحت في ظل التطورات المعاصرة تعبيراً عن السلامة المالية للقطاع المصرفي (بابكر، 2011، 59).

2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تأسس المجلس (IFSB) عام 2002م، مقره بمدينة كوالالمبور بماليزيا، هي هيئة عالمية للمعايير الرقابية من البنوك المركزية والسلطات النقدية التي لديها مصلحة في تطوير سلامة وإستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وضع المجلس معايير تستوعب خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وطبيعة مخاطره في الإطار نفسه الذي وضع في بازل 2، وكذلك قدم إرشادات وضوابط لكل ما يتعلق بإدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (حسن، 2007، 5).

3. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: تأسس المجلس العام عام 2001م، مقره في مدينة المنامة بمملكة البحرين، يتبع المجلس لمنظمة التعاون الإسلامي ويعد المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم. تتمثل أهدافه الإستراتيجية في دعم السياسات والنظم الرقابية في المؤسسات المالية الإسلامية، وإجراء البحوث، ونشر الوعي، وتبادل المعلومات، ودعم التطور المهني (<http://www.cibafi.org>).

الدراسة الميدانية

نبذة تعريفية عن المصارف العاملة في السودان

يضم الجهاز المصرفي السوداني عدد 37 مصرف من حيث الملكية 31 مصرف تجاري (3 مصرف مشترك، 8 مصارف أجنبية، ومصرف حكومي) و 6 مصارف متخصصة (3 مصرف مشترك و 3 مصرف حكومي) بالإضافة لبنك السودان المركزي. تطبق المصارف صيغ التمويل

الإسلامية والسياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي (بنك السودان المركزي، 2016، 54).

إجراءات الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على الإستبانة كأداة أساسية للحصول على البيانات الأولية. تم قياس درجة الإستجابات المحتملة على الفرضيات حسب مقياس ليكرت الخماسي في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالجهاز المصرفي السوداني والأكاديمين المختصين. أما عينة الدراسة هي عينة قصدية تضم (132) فرداً ممن لهم صلة بموضوع الدراسة. تم توزيع الإستبانة عليهم وجمعها منهم.

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، فيما يلي اختبار الثبات لجميع فرضيات الدراسة.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ألفا كرونباخ للثبات لمقياس عبارات فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	عدد العبارات	الفا كرونباخ
الفرضية الأولى	6	0.84
الفرضية الثانية	7	0.78
الفرضية الثالثة	7	0.85
الفرضية الرابعة	6	0.77

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS). لتحليل البيانات تم استخدام الأساليب الإحصائية: التوزيع التكراري، الانحراف المعياري، الوسط الحسابي، اختبار كاي تربيع.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1. تحليل البيانات واختبار الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتحقق من التزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية.

أ. الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في التحقق من إلزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

الترتيب	مستوي الاستجابة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
5	مرتفعة جدا	%80.4	4.02	0.617	تطبيق المعيار يوفر بيانات تقيس نسبة الإحتياطي النقدي القانوني.
6	مرتفعة	%76.8	3.84	0.827	يوفر تطبيق المعيار بيانات تساعد في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية.
2	مرتفعة جدا	%84.0	4.09	0.647	تساعد البيانات التي يوفرها المعيار في حساب نسبة السيولة العامة.
4	مرتفعة جدا	%81.2	4.03	0.775	يوفر المعيار بيانات تساعد المصرف في تحديد هوامش المربحات.
1	مرتفعة جدا	%80.4	4.20	0.610	يوفر المعيار بيانات تساعد المصرف في إتخاذ قرارات الإستثمار طويلة الأجل.
3	مرتفعة جدا	%80.4	4.06	0.854	يوفر المعيار بيانات تساعد في تحديد الحجم الأمثل للسيولة لدى المصرف.
	مرتفعة جدا	%80.8	4.04	0.721	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الأولى أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة مما يشير الى أن إتجاه إجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو تسير الإتجاه الإيجابي بالإضافة الى أن الإنحراف المعياري لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في إستجابات أفراد العينة عن عبارات الفرضية الأولى حيث بلغ المتوسط العام (4.04) بانحراف معياري (0.721) وأهمية نسبية مرتفعة جدا مقدارها (%80.8)، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور الإفصاح في التحقق من إلزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية.

ب. اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في التحقق من إلزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (3): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	النتيجة
تطبيق المعيار يوفر بيانات تقيس نسبة الإحتياطي النقدي القانوني.	133.3	3	7.81	.000	توجد فروق معنوية
يوفر تطبيق المعيار بيانات تساعد في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية.	120.3	4	9.48	.000	توجد فروق معنوية
تساعد البيانات التي يوفرها المعيار في حساب نسبة السيولة العامة.	101.9	3	7.81	.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تساعد المصرف في تحديد هوامش المربحات.	149.8	4	9.48	.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تساعد المصرف في إتخاذ قرارات الإستثمار طويلة الأجل.	116.6	3	7.81	.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تساعد في تحديد الحجم الأمثل للسيولة لدى المصرف.	62.5	3	9.48	.000	توجد فروق معنوية
إجمالي العبارات	114.1	4	9.48	.000	توجد فروق معنوية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتبين للباحث من الجدول رقم (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية الأولى، وذلك من خلال اختبار تربيع كاي لدلالة الفروق، حيث بلغت قيمة تربيع كاي لجميع عبارات الفرضية (114.1) بمستوى معنوية (0.000) والقيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه هذا يشير الى وجود الفروق المعنوية لصالح الموافقين بمستوى إستجابة مرتفعة جدا، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور الإفصاح في التحقق من إلزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية.

على ضوء نتائج التحليل الإحصائي الموضحة أعلاه يتم قبول فرضية الدراسة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام

للمؤسسات المالية الإسلامية والتحقق من إلتزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية في جميع العبارات بمستوى إستجابة مرتفعة جدا.

2. تحليل البيانات واختبار الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتعرف على إلتزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية.

أ. الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية التي تقيس دور الإفصاح معيار العرض والإفصاح العام في التعرف على مدى إلتزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (4): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب	مستوى الإستجابة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
1	مرتفعة جدا	%81.6	4.08	0.882	يرفع المعيار من قدرة البنك المركزي في إقناع البنوك التجارية بالإلتزام بالسياسات والضوابط التي يصدرها.
2	مرتفعة جدا	%81.4	4.07	0.866	تساهم بيانات المعيار في معرفة مدى إلتزام المصرف بالسقوفات المحددة للتمويل.
4	مرتفعة	%77.2	3.86	0.874	يوفر المعيار بيانات لقياس إلتزام المصرف بالهامش النقدي المطلوب لفتح الإعتمادات المستندية.
5	مرتفعة	%76.0	3.80	0.928	توفر بيانات المعيار في تحديد نوعية وجودة الضمان المطلوب للتمويل.
6	مرتفعة	%74.8	3.74	0.913	يوفر المعيار بيانات لقياس نسبة التوظيف لدى العميل والأطراف المرتبطة.
7	مرتفعة	%72.8	3.64	0.893	تساهم بيانات المعيار المعدة في تنظيم وضبط التمويل الإستهلاكي.
3	مرتفعة جدا	%81.0	4.05	0.764	تساعد بيانات المعيار في قياس إلتزام المصرف بمنح التمويل حسب سياسات وضوابط البنك المركزي.
	مرتفعة جدا	%77.8	3.89	0.874	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الثانية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة مما يشير إلى أن إتجاه إجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو تسير الإتجاه الإيجابي بالإضافة الى أن الانحراف المعياري

لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في إستجابات أفراد العينة عن عبارات الفرضية حيث بلغ المتوسط العام (3.89) بانحراف معياري (0.874) وأهمية نسبية مرتفعة جدا مقدارها (77.8%)، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور معيار العرض والإفصاح العام في التعرف على مدى إلزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية.

ب- اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية التي تقيس دور الإفصاح معيار العرض والإفصاح العام في التعرف على مدى إلزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (5): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	النتيجة
يرفع المعيار من قدرة البنك المركزي في إقناع البنوك التجارية بالإلتزام بالسياسات والضوابط التي يصدرها.	101.3	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
تساهم بيانات المعيار في معرفة مدى إلزام المصرف بالسقوفات المحددة للتمويل.	109.1	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات لقياس إلزام المصرف بالهامش النقدي المطلوب لفتح الإعتمادات المستندية.	97.3	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
توفر بيانات المعيار في تحديد نوعية وجودة الضمان المطلوب للتمويل.	82.5	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات لقياس نسبة التوظيف لدى العميل والأطراف المرتبطة.	77.5	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
تساهم بيانات المعيار المعدة في تنظيم وضبط التمويل الإستهلاكي.	76.1	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
تساعد بيانات المعيار في قياس إلزام المصرف بمنح التمويل حسب سياسات وضوابط البنك المركزي.	139.1	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
إجمالي العبارات	97.5	4	7.81	0.000	توجد فروق معنوية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتبين للباحث من الجدول رقم (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية الثانية، وذلك من خلال اختبار تربيع كاي لدلالة الفروق، حيث بلغت قيمة تربيع كاي لجميع عبارات الفرضية (97.5) بمستوى معنوية (0.000) والقيمة أقل من مستوى

المعنوية (0.05) عليه هذا يشير الى وجود الفروق المعنوية لصالح الموافقين بمستوى إستجابة مرتفعة جدا، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور معيار العرض والإفصاح العام في التعرف على مدى إلزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية.

على ضوء نتائج التحليل الإحصائي الموضحة أعلاه يتم قبول فرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام والتعرف على إلزام المصرف بمعايير الرقابة النوعية في جميع العبارات بمستوى إستجابة مرتفعة.

3. تحليل البيانات واختبار الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام والكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.

أ. الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (6): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

الترتيب	مستوي الإستجابة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
7	مرتفعة	78.4%	3.92	0.870	تسهل البيانات التي يوفرها المعيار من قياس مخاطر أسعار الصرف.
1	مرتفعة جدا	85.2%	4.26	0.672	تسهل البيانات التي يوفرها المعيار من قياس مخاطر التمويل.
2	مرتفعة جدا	83.0%	4.15	0.736	يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف.
3	مرتفعة جدا	81.0%	4.05	0.734	يوفر المعيار بيانات عن مخاطر التركزات بالمصرف.
4	مرتفعة جدا	80.8%	4.04	0.750	يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر التشغيل بالمصرف.
5	مرتفعة	79.4%	3.97	0.819	يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر السوق التي تواجه المصرف.
6	مرتفعة جدا	79.0%	3.95	0.818	تساعد البيانات التي يوفرها المعيار في كشف المخاطر القانونية التي تواجه المصرف.
	مرتفعة جدا	81.0%"	4.05	0.771	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (6) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الثالثة أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة، مما يشير إلى أن اتجاه إجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو تسير الاتجاه الإيجابي بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في إستجابات أفراد العينة عن عبارات الفرضية الثالثة حيث بلغ المتوسط العام (4.05) بانحراف معياري (0.771) وأهمية نسبية مرتفعة جدا مقدارها (81.0%)، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.

ب. اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الثالثة التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف وترتيبها حسب إجابات الباحثين.

جدول رقم (7): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	النتيجة
تسهل البيانات التي يوفرها المعيار من قياس مخاطر أسعار الصرف.	66.9	4	9.48	0.000	توجد فروق معنوية
تسهل البيانات التي يوفرها المعيار من قياس مخاطر التمويل.	93.3	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف.	79.8	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات عن مخاطر التركيزات بالمصرف.	79.2	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر التشغيل بالمصرف.	78.3	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تمكن من قياس مخاطر السوق التي تواجه المصرف.	59.7	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
تساعد البيانات التي يوفرها المعيار في كشف المخاطر القانونية التي تواجه المصرف.	53.3	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
إجمالي العبارات	72.9	4	9.48	0.000	توجد فروق معنوية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتبين للباحث من الجدول رقم (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية الثالثة، وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق، حيث بلغت قيمة تربيع

كاي لجميع عبارات الفرضية (72.9) بمستوى معنوية (0.000) والقيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه هذا يشير الى وجود الفروق المعنوية لصالح الموافقين بمستوى إستجابة مرتفعة جدا، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.

على ضوء نتائج التحليل الإحصائي الموضحة أعلاه يتم قبول فرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام في الكشف عن المخاطر الكلية التي تواجه المصرف في جميع العبارات بمستوى إستجابة مرتفعة جدا.

4. تحليل البيانات واختبار الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وإحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية.

أ. الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في توفير إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية وترتيبها حسب إجابات المبحوثين.

جدول رقم (8): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة

الترتيب	مستوي الإستجابة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات
1	مرتفعة جدا	%84.2	4.21	0.720	تطبيق المعيار يحقق الحاكمية المؤسسية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
2	مرتفعة جدا	%83.4	4.17	0.814	تسهيل بيانات المعيار من تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
3	مرتفعة جدا	%81.6	4.08	0.717	يعتمد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية في تقاريره عن المصارف على المعلومات المعدة وفقا للمعيار.
4	مرتفعة جدا	%81.4	4.07	0.724	يوفر المعيار بيانات تساعد على تطوير سوق النقد ورأس المال الإسلامي.
5	مرتفعة	%79.6	3.98	0.766	نتائج تطبيق المعيار يساعد المؤسسة الإسلامية الدولية من مساعدة المصارف الإسلامية في إدارة السيولة.
	مرتفعة جدا	%82	4.10	0.756	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية الرابعة أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة، مما يشير إلى أن اتجاه إجابات معظم أفراد عينة الدراسة نحو تسير الاتجاه الإيجابي بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابه في إستجابات أفراد العينة عن عبارات الفرضية الثالثة حيث بلغ المتوسط العام (4.10) بانحراف معياري (0.756) وأهمية نسبية مرتفعة جداً مقدارها (82%)، مما سبق أن غالبية أفراد العينة يوافقون على معيار العرض والإفصاح العام في توفير احتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية.

ب. اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الرابعة التي تقيس دور معيار العرض والإفصاح العام في توفير احتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية وترتيبها حسب اجابات المبحوثين.

جدول رقم (9): اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الرابعة

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	النتيجة
تطبيق المعيار يحقق الحاكمية المؤسسية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.	80.1	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
تسهيل بيانات المعيار من تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.	127.1	4	9.48	0.000	توجد فروق معنوية
يعتمد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية في تقاريره عن المصارف على المعلومات المعدة وفقاً للمعيار.	68.6	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
يوفر المعيار بيانات تساعد على تطوير سوق النقد ورأس المال الإسلامي.	77.6	3	7.81	0.000	توجد فروق معنوية
نتائج تطبيق المعيار يساعد المؤسسة الإسلامية الدولية من مساعدة المصارف الإسلامية في إدارة السيولة.	144.9	4	9.48	0.000	توجد فروق معنوية
إجمالي العبارات	99.7	4	9.48	0.000	توجد فروق معنوية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2022م

يتبين للباحث من الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية الرابعة، وذلك من خلال اختبار تربيع كاي لدلالة الفروق، حيث بلغت قيمة تربيع

كاي لجميع عبارات الفرضية (99.7) بمستوى معنوية (0.000) والقيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) عليه هذا يشير الى وجود الفروق المعنوية لصالح الموافقين بمستوى إستجابة مرتفعة جداً، مما سبق إن غالبية أفراد العينة يوافقون على دور معيار العرض والإفصاح العام في توفير إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية. على ضوء نتائج التحليل الإحصائي الموضحة أعلاه يتم قبول فرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين البيانات التي يوفرها معيار العرض والإفصاح العام في توفير إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة للرقابة المصرفية في جميع العبارات بمستوى إستجابة مرتفعة جداً.

الخاتمة

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وفر البيانات اللازمة لقياس نسبة الإحتياطي النقدي، ونسبة السيولة العامة، والحجم الأمثل للسيولة لدى المصرف.
2. وفر المعيار بيانات ساعدت في إتخاذ قرارات الإستثمارات في الأوراق المالية، والإستثمارات طويلة الأجل، وتحديد مؤشرات هوامش المربحات في المصرف.
3. ساعد المعيار في معرفة مدى إلتزام المصرف بالسقوفات المحددة لكل نوع من التمويل، وتحديد نوعية وجودة الضمان المطلوب للتمويل حسب سياسة بنك السودان المركزي.
4. ساعد المعيار في توفير بيانات لقياس وتحديد مدى إلتزام المصرف بالهامش النقدي المطلوب لفتح الإعتمادات المستندية.
5. سهل المعيار الكشف عن المخاطر (المخاطر التشغيلية، مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التركيزات، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السوق، مخاطر السمعة والمخاطر القانونية) التي تواجه المصرف.
6. حقق تطبيق المعيار بعض متطلبات الشفافية المطلوبة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وسهل من تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ووفر

بيانات إعتمد عليه المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية في إعداد تقاريره عن المصارف.
7. ساعد المعيار المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة من القيام بدورها في مساعدة المؤسسات المصرفية الإسلامية، وكذلك السوق المالية الإسلامية الدولية في توفير بيانات تساعد على تطوير سوق النقد ورأس المال الإسلامي.

التوصيات

من خلال النتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. الإستمرار في تبني معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية لأنه يوفر بيانات تساعد في التحقق من إلتزام المصرف بمعايير الرقابة الكمية والنوعية.
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ليساهم في الحد من المخاطر الكلية التي تواجه المصرف.
3. الإهتمام بجودة المعلومات التي يوفرها تطبيق معيار العرض والإفصاح العام لأنها تلبي إحتياجات المنظمات الدولية الداعمة لتعزيز الرقابة المصرفية.
4. تجويد تطبيق معيار العرض والإفصاح العام لتمكين المؤسسات المصرفية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية من تطوير سوق النقد ورأس المال الإسلامي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. الطعمة، عبد الوهاب حبش، دراسات في المحاسبة الإسلامية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010م.
2. عبد الله، خباية، الاقتصاد المصرفي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013م.
3. علي، عبد الوهاب نصر، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م.
4. العيادي، أحمد صبحي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، عمان: دار الفكر للنشر، 2010م.
5. القاضي، حسين وحمدان، مأمون، المحاسبة الدولية، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، 2000م.

6. المليجي، هشام حسن، المحاسبة الدولية، القاهرة: دار الكتب، 2000م.
 7. الناصر، غريب، أصول المصرفية الإسلامية، الإسكندرية: أبو العز للنشر والتوزيع، 2006م.
 8. يوسف، يوسف حسن، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م.
- ثانياً: الرسائل العلمية
1. أحمد، يحيى مقدم، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وأثره على المستخدمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2007م.
 2. حافظ، سامر محمد، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية وأثره على إعداد ونشر القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2011م.
 3. سلطان، عبد السلام علي، نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية المنشورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، أمدرمان، 2012م.
 4. السيقلي، محمد صالح، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة 1997م – دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م.
 5. عيسى، نجلاء أحمد، معيار العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.
 6. الغالي، علي حمزة، مدى إلتزام المصارف السودانية بمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2006م.
 7. فريدة، ختير، الرقابة المصرفية في الجزائر، جامعة جيلالي ليابس، رسالة دكتوراة غير منشورة، سيدي بلعباس، 2018م.

8. محمد، آدم محمد هرون، الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، 2006م.
9. المغربي، حسام صبحي، الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2015م.
10. وداعة الله، محمد على، أثر معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على القياس والإفصاح المحاسبي في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم بحري: جامعة الزعيم الأزهري، 2014م.

ثالثاً: المجالات العلمية

1. بابكر، عبده عجلان، أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية على مقدرات لجنة بازل للرقابة المصرفية وفق منظورها الجديد (بازل الثالثة)، مجلة المصارف، العدد الخامس والثلاثون السنة التاسعة، أبريل، الخرطوم، 2011م.
2. حسن، صابر محمد، دور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، مجلة المصرف، العدد الثاني والأربعون، مارس 2007م.
3. الحلیم، محمد، المعايير المحاسبية في البنوك الإسلامية، مفهومها - أهدافها - أهميتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 219، سبتمبر، دبي، 1999م.

رابعاً: التقارير

1. بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والخمسون، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2016م.

خامساً: الشبكة الدولية للمعلومات

1. [http: www. Cibafi.org](http://www.Cibafi.org)